رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية
20 صفحة
500 دينار
www.facebook.com/AlmadaGroup

12
أبيدال وألكانتارا يغيبان عن برشلونة للإصابة

13
ورطة العمال الآسيويين في العراق!

19
أقصر الزيجات عمراً في هوليوود

العدد (2412) السنة التاسعة - السبت (3) آذار 2012
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

القانونية النيابيّة: محاولات تعطيل العفو العام مصيرُها الفشل

◆ الحكومة تتراجع عن رفض المقترح: الكتل بأمَسّ الحاجة لإقراره

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

اتهمت اللجنة القانونية في مجلس النواب، ائتلاف دولة القانون بتعطيل تشريع قانون العفو العام، مشددة على أن العقبة الوحيدة التي تعترض إقراره إدراجه في جدول أعمال جلسات البرلمان المقبلة، غير أنها أكدت وجود إجماع على القانون بعد إجراء بعض التعديلات عليه بما يضمن عدم شمول المدانين بالجرائم الإرهابية.

بالمقابل، شددت الحكومة على أنها تقف مع إقرار هذا القانون، لأنه وحسب ما تراه احد الممرات التي تؤدي إلى تحقيق مصالحة وطنية حقيقية في البلاد التي بدورها ستؤثر ايجابيا على وضع العملية السياسية في البلاد.

ويعتبر قانون العفو العام احد بنود اتفاقيات أربيل الذي تشكلت بموجبه الحكومة أواخر ٢٠١٠، كانت قد قدمت مقترحه كتلة الأحرار الصدرية وتم الانتهاء من القراءة الأولى، ولكن البرلمان لم يفلح في انجاز الثانية نظرا لتضارب مناقشته مع التصويت على الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢.

وبرغم عدم إفصاح عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب حسون الفتلاوي عن الجهة التي تعرقل إقرار العفو العام، لكن كلامه يؤشر اتهامات إلى ائتلاف دولة القانون، إذ قال "إن القائمة العراقية والتحالف الكردستاني متفقون مع الائتلاف الوطني على ضرورة إقرار قانون العفو العام، ولكن هناك فريق واحد يعمل من خلال زعمائه بعدم تمريره، من خلال الضغط على هيئة رئاسة البرلمان بعدم درجه في جدول الأعمال".

الفتلاوي، القيادي في الائتلاف الوطني ذكر في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "لقد عمل هذا الفريق بالتأثير على اللجنة القانونية من اجل عدم استكمال مناقشة المقترح من خلال الاستعانة بطلب التريّث في إقراره مستفيدا من المساندة الحكومية، لكن محاولاته ذهبت أدراج الرياح أمام إصرارنا على عرضه للقراءتين الأولى والثانية".

وتوقع عضو اللجنة القانونية، "أن يمرر المقترح في البرلمان بمجرد إدراجه في جدول الأعمال، فهذه الكتلة ستبقى وحيدة أمام الإجماع الوطني الذي يتفق مع إقرار القانون بعد إجراء بعض التعديلات عليه".

ويبدو أن الحكومة أبدت مرونة في ضرورة إقرار هذا القانون، إذ نأت بنفسها عن محاولات تعطيله، وهو موقف مختلف عمّا ذكره رئيس الوزراء نوري المالكي نهاية العام الماضي، إذ قال "إن العفو العام انتكاسة في تاريخ العراق"، لكن المستشار في مجلس الوزراء عادل برواري أقر بأن "الحكومة لا تمانع سنه"، لأن في ذلك وحسب ما يقول "سبيلا نحو تفعيل مفهوم المصالحة الوطنية وتقريبا لوجهات النظر بين الكتل السياسية".

كما شدد برواري على أهمية القانون، وقال في تصريح لـ(المدى) إن الكتل في أشد الحاجة إلى تشريع هكذا قوانين تحمل بعدا سياسيا من اجل إنجاح العملية السياسية وتفعيل حكومة الشراكة".

وخلص المستشار في مجلس الوزراء إلى أن "الحكومة حريصة على عدم شمول من تلطخت أيديهم بدماء العراقيين وكذلك لم تسع إلى الإفراج عنهم بشكل توافقي وان الحكومة على اطلاع على عمل اللجنة القانونية البرلمانية وترفض شمول المدانين العرب بالجرائم الإرهابية".

المالكي يرسل كتابا لليونسكو لالغاء مشروع النجف عاصمة للثقافة

□ بغداد/ ماجد طوفان

بينما كانت الأوساط الثقافية تترقب أن تكون النجف عاصمة للثقافة الإسلامية، وبعد تحضيرات استمرت لأكثر من عام، كشف رئيس اللجنة الحكومية المكلفة بالتحضير للمشروع محمد عايد الموسوي أن الحكومة قررت إلغاء مشروع النجف عاصمة للثقافة الإسلامية عام ٢٠١٢، وعن سبب التأجيل الذي عدّه أكثر من مراقب بأنه مخيب للآمال، أضاف الموسوي "إن لجانا من بغداد زارت مدينة النجف خلال الأيام القليلة الماضية، واطلعت على مراحل العمل في المشروع، وقررت إلغاء المشروع بالكامل"، وكشف الموسوي عن "صفقة بين العراق والسعودية طالبت فيها الرياض بإلغاء مشروع النجف عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ٢٠١٢ مقابل إيجاد تمثيل دبلوماسي للسعودية في بغداد" حسب وكالة البغدادية نيوز، من جانبه نفى رئيس لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب هذه الأنباء، وعدها عارية عن الصحة، وقال النائب علي الشلاه في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "إن المشروع أجّل لمدة شهرين، وليس للسعودية أية صلة بهذا الموضوع، وإنها محاولة لتقزيم المنجز الحكومي، وهي محاولة للتشويش على أداء الحكومة العراقية".

■ التفاصيل ص٢

الكردستاني: ٤٠ نقطة في ورقة أعمال المؤتمر الوطني

□ بغداد/ المدى

قال النائب الثاني لرئيس مجلس النواب العراقي، أمس، أن اللجنة التحضيرية الخاصة بعقد المؤتمر الوطني أدرجت في ورقة أعمالها ٤٠ نقطة لبحثها خلال المؤتمر المرتقب، مشيرا إلى أن الكرد يعارضون المساعي الداعية إلى تأجيل عقد المؤتمر الوطني إلى ما بعد القمة العربية المقرر عقدها في بغداد أواخر الشهر الجاري.

وقال عارف طيفور في تصريح لوكالة كردستان للأنباء إن "اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الوطني جهزت ورقة أعمال تتألف من ٤٠ نقطة يتعلق مجملها بالمسائل العالقة والأزمة السياسية الراهنة في العراق".

وبخصوص بعض تلك النقاط أوضح طيفور أن "النقطة الأساسية في ورقة الأعمال التي حظيت بموافقة الأطراف كافة، تتعلق بتنفيذ بنود اتفاقية أربيل وخاصة النقاط التي لا تتعارض مع الدستور العراقي".

وأضاف "عندما يتم الحديث عن النقاط التي تخالف الدستور، فأن هذا لا يعني مسألة تشكيل المجلس الأعلى للسياسات الإستراتيجية، لأن هناك بعض الأطراف تسعى للإبقاء على الموضوع على ما هو عليه أي أن يكون اياد علاوي رئيس القائمة العراقية رئيسا لهذا المجلس".

وأشار إلى أن "أهم ما يتعلق بالكرد في ورقة الأعمال يكمن في مسألة تنفيذ المادة ١٤٠، وملف قوات البيشمركة فضلا عن قانون النفط والغاز".

واختتم طيفور حديثه بالقول انه "في الوقت الحالي هناك مساع لتأجيل المؤتمر الوطني إلى ما بعد القمة العربية المقرر عقدها في بغداد، إلا أن التأخير أمر غير جيد ولا يصب في مصلحة الأطراف السياسية"، مبينا أن "الكرد يسعون إلى عقد المؤتمر قبل القمة العربية ضمانا لنجاحها".

وتأمل الكتل السياسية مناقشة القضايا الخلافية في المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني اذ تعمل لجنته التحضيرية على وضع مبادئه وجدول اعماله من اجل اتمامه في اقرب وقت ممكن.

في بلد الموازنات الانفجارية لا تزال بعض المناطق تفتقر للمياه.. عدسة/ محمود رؤوف

حقوق الإنسان النيابيّة: تجاوزنا الدول المتقدّمة

باريس تصف أرقام الأرامل في العراق بالمخيفة

□ بغداد/ المدى

ذكرت فرنسا، أن العراق بات بلدا منهكا بفعل الحروب التي خاضها طوال الفترة الماضية، في حين وصفت أعداد الأرامل والأيتام فيه بالمرعبة، غير أن بغداد سجلت الكثير من التحفظات على التصريحات الفرنسية، وقالت إن ملف حقوق الإنسان في العراق أفضل بكثير مما هو عليه في أكثر دول العالم تقدما.

وقال السفير الفرنسي لدى العراق "دني غوير" في مؤتمر صحفي عقده أمس لتسليط الضوء على زيارة مسؤول فرنسي رفيع المستوى إلى بغداد، وحضرته (المدى)، إن "زيارات زيمبراي التي شملت لقاءه بعدد من المسؤولين العراقيين والقضاة في بغداد، وأيضا عدد من منظمات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الإنسان بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة ونائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم بدعمه جماعات مسلحة للتأكيد على تمسك فرنسا بإلغاء عقوبة الإعدام".

وتابع انه" في ظل الظروف التي يواجهها العراق، سيكون بمقدوره التغلب على هذا العدد اللا متناهي من التحديات بوجود نظام ديمقراطي متكامل بكل عناصره".

وأشار إلى أن "زيارته ستتخلّل أيضا لقاءه بعدد من ضحايا العنف ومجموعة من الأرامل وممثلي رجال الدين بغية التطرق إلى وضع الأقليات الدينية، كما ستتم مناقشة وضع اللاجئين في مخيم أشرف مع ممثلي الحكومة العراقية".

ويذكر أن (زيمبراي) يعمل بشكل وثيق مع الهيئة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان وهو مكلف أيضا بوضع السياسة الدبلوماسية الفرنسية بشأن حقوق الإنسان في إطار الالتزامات الأوروبية والعالمية لفرنسا، كما أن عمله يتمحور حول إعلاء الهوية الفرنكفونية بشأن حقوق الإنسان.

بالمقابل قال عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية زهير الأعرجي "أن ملف حقوق الإنسان في العراق رغم وصوله إلى درجات متقدمة لكنه لم يرتق إلى المثالية".

وتابع الاعرجي في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "إن العراق بلد متقدم جدا في مجال حقوق الإنسان بالنظر إلى الوقت الذي تم التعامل به مع هذا الملف والظروف المحيطة به"، معربا عن أسفه بشأن التقارير التي تصدر عن المنظمات الدولية.

■ التفاصيل ص٣

شمال بابل: ٧٠ عائلة مهدّدة بالتهجير مرة أخرى

□ بابل / إقبال محمد

بالرغم من تهجيرها من قبل الجماعات الإرهابية من مناطق سكناها الأصلية شمالي محافظة بابل، واضطرارها إلى السكن في بناية لا تمت بمقومات الحياة بصلة، إلا أن هذه العوائل السبعين مهددة بالتهجير مرة أخرى لكن هذه المرة من قبل جهة حكومية.

في مبنى إعدادية صناعة الحلة، تقطن ٧٠ عائلة سلبتها الجماعات الإرهابية قبل عدة أعوام حقها بالعيش من منازل ولدت وترعرعت فيها، غير أن مديرية تربية بابل، لم تأخذ بهذا الواقع وأصرت على تنفيذ تعهد اضطرت تلك العوائل على توقيعه حين لم يكن أمامها خيار آخر.

وقال المهجر أبو جاسم في حديثه لـ"المدى": إنه اضطر إلى النزوح من ناحية الإسكندرية بعد عمليات التهجير القسري الذي تعرضت له مناطق شمال بابل على أيدي الجماعات الإرهابية التي قامت بتهجير وقتل العديد من المواطنين.

وبين أنه لجأ إلى مدينة الحلة وسكن بناية إعدادية صناعة الحلة التي دمرت بشكل كامل في الحرب الأخيرة عام ٢٠٠٣، مشيرا إلى أن "أكثر من ٧٠ عائلة تسكن في هذه البناية التي تفتقر لأية خدمات، فالنفايات والمياه الآسنة تحيط بها، وكل عائلة تسكن في غرفة صغيرة جدا، لا تتوفر فيها أبسط مقومات الحياة".

أما زهراء كاظم فأوضحت في حديثها لـ"المدى"، أنها أم لثلاثة أطفال وأن "البناية لا تتوفر على أبسط حقوق الحياة فالمياه الآسنة والأوساخ والأنقاض هي السمة البارزة لهذه البناية، ومع هذا تهددنا تربية بابل بالإخلاء".

من جهته قال مدير دائرة الهجرة والمهجرين في بابل نصر عبد الجبار لـ"المدى": أن جميع المهجرين الساكنين في إعدادية صناعة الحلة وقعوا على تعهدات بإخلاء البناية عند احتياج التربية إليها.

وبين أن دائرته تقوم بجرد أسماء المتواجدين ومعرفة إذا كان البعض منهم يمتلك مسكنا أو قطعة أرض، وشمول من لا يمتلكون منازل أو قطع أراضٍ بمشروع الدور واطئة الكلفة.

الصدريون لـ(المدى): متواجدون في ٥ قواعد.. سنقاومهم

بغداد: لا صفقات سرية مع الاميركان

□ بغداد/ إياد التميمي

نفى رئيس الوزراء نوري المالكي وجود أي تدخل إيراني في الشأن العراقي، كما اعتبر أن العلاقات مع طهران على المستويين التجاري والدبلوماسي تسير في طريقها الصحيح.

وقال المالكي في تصريحات نشرتها جريدة عكاظ السعودية أمس "إننا نقرر سياستنا ونمضي، والإيرانيون لا يعترضون وليس من حقهم أن يعترضوا علينا"، مضيفاً أن "إيران على خلاف مع سياستنا في ما يتعلق بالكثير من القضايا".

وأوضح المالكي أن "الجميع يعرف طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران وإلى أي درجة من القطيعة قد وصلت، بينما تجمعنا مع الأولى علاقة إستراتيجية طبيعية قوية متينة قائمة على أساس مصالح مشتركة وتفاهم واتفاقية إطار استراتيجي"، لافتاً إلى أن "هذا كله لا يروق لإيران، لكنها تحترم إرادة العراق كما لم تعلن عن قبولها أو رفضها".

غير أن النائبة عن القائمة العراقية وحدة الجميلي قالت إن ما يقوله المالكي هو أمنيات لكن الحقيقة تثبت عكس الواقع مؤكدة على "أن هناك تدخلات ونفوذا قويا للجارة إيران بحكم الموقع الجغرافي أو البعد الديني".

جنود اميركان عائدون الى بلادهم.. (أرشيف)

أما بخصوص الانسحاب الأميركي، أكد المالكي أن "انسحاب القوات الأميركية من العراق حقيقي ١٠٠٪، فيمكن لأي شخص أن يتجول من شمال العراق إلى جنوبه، فإذا رأى جنديا أميركيا واحدا يتولى سيطرة أو لديه معسكر فممكن أن يقول للعالم إن انسحاب تلك القوات من البلاد شكلي".

وأضاف المالكي أن "العراق لم يعد دولة تعقد صفقات سرية وخلف الأستار وتحت الطاولة، بل يتحدث بصورة علنية"، غير أن النائب عن التيار الصدري جواد الحسناوي قال "الانسحاب الأميركي شكلي، مؤكدا على أنهم مازالوا متواجدين على الأراضي العراقية، وهناك معلومات عن شغلهم خمس قواعد، ويقومون بأعمال عسكرية أما الانسحاب الذي ادعوه هو فقط من العين الناظرة وإنهاء تواجدهم على مستوى المدن والشوارع".

وفي موضع آخر، اعتبر المالكي الجمعة، أن سوريا تقع اليوم في قلب المشكلة "الإرهابية"، مؤكداً أن القاعدة تهاجر حالياً من العراق إليها، فيما لفت إلى أن التنظيمات "الإرهابية" بدأت تتخذ منطلقات من بعض الدول التي تشهد وضعاً أمنياً هشاً.

وعلى الجانب الآخر، اعتبر عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية النائب حسن جهاد أن "الإرهاب أو تنظيم القاعدة سيتأثر بالتغيرات الحاصلة والتي قد تحصل في سوريا كون أن القاعدة أسست لها جذورا من الصعب ترحيلها أو تحولها إلى دولة أخرى وهي مازالت تخطط لشن هجمات وهي مازالت متواجدة وبقوة".

واعتبر جهاد في تصريح لـ(المدى) ان نوعية التغيير في تلك البلدان يؤشر فوز السلفيين والاسلاميين ولطالما هناك علاقة بين القاعدة والتيارات الاسلامية فان تصديرهم للمجاميع الارهابية لم ينته وبالتالي لا يوجد مبرر لتنظيم القاعدة ليتحول الى تلك المناطق .

■ التفاصيل ص٣